دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	جرائم تزوير المستندات وطرق مكافحتها
المصدر:	الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) - السعودية
المؤلف الرئيسي:	خير الدين، يوسف غضبان
المجلد/العدد:	مج 27, ع 315
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	شعبان / سبتمبر
الصفحات:	40 - 45
رقم MD:	350199
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	طرق مكافحة تزوير المستندات، جرائم تزوير المستندات، مكافحة الجرائم، الجريمة المعلوماتية، الحاسبات الإلكترونية، مكافحة الجريمة المنظمة، جرائم غش الحاسب الآلي، الجرائم الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/350199

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جرائم تزوير المستندات وطرق مكافحتها

يوسف غضبان خير الدين

يعد تزوير المستندات إهداراً لسيادة القانون، وزعزعة للثقة بالدولة والمؤسسات القائمة تهديداً للأمن العام انتشاراً للتصرفات الفاسدة بين موظفي القطاع العام كما القطاع الخاص ويؤدي إلى انخفاض ثقة الناس في قدرة الحكومة على القيام بعمل كاف يحقق المصلحة العامة وتستمد جريمة تزوير المستندات أهميتها وخطورتها من أهمية المستند نفسه ومن الدور الذي تلعبه في الثقة العامة، ذلك الدور الذي يكمن في الوظائف التي تؤديها المستندات للمجتمع والمترابطة بكافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية...

إن مكافحة جرائم المستندات والعملة الورقية المزورة يستلزم حتى تؤتي ثمارها ـ وجود حماية ثلاثية هي الحماية التشريعية والحماية الفنية الميدانية وتكون الحماية التشريعية بتوحيد تشريعات الدول واتساقها بالشدة في مواجهة هذا النوع من الجرائم الخطرة على اقتصاد الدولة والثقة المفروض تواجدها فيما تصدره من مستندات.

وتتمثل الحماية الفنية في إجراءات التأمين الفنية التي يجب توافرها في العملات الصحيحة والمستندات المهمة التي تصدرها كل دولة والمستندات التي تصدر عن الأفراد.

أما الحماية الميدانية فهي مسؤولية جهاز مكافحة التزوير في كل دولة بأن يتخذ من الإجراءات الوقائية وتتبع مصادر الترويج محلياً وعالمياً ما يكفل الحد من هذه الجرائم.

إن جرائم تزوير المستندات والوثائق تضعف الثقة العامة بإصدارات الدول والمؤسسات والأفراد من مستندات رسمية، وتخل باستقرار المعاملات المالية. هذا فضلاً عن أن أساليب هذه الجرائم يحتم تطور ومواكبة أدوات وآليات طرق وأساليب مكافحتها.

وقد أضحت هذه الجرائم دولية الطابع عالية التخطيط والتقنية، ولذلك لا بد من أن تكون المكافحة ذات جهود محلية ودولية. وتشمل المكافحة المحلية لجرائم تزوير المستندات العديد من الجوانب منها ماهو خاص بالتدابير الوقائية ومنها ما يتعلق بمسألة التدريب بمفهومها الواسع والشامل، كما أنها تشمل عمليات جمع المعلومات والضبط واستجواب المتهمين. أما التدابير الوقائية فإنها تحتل الجانب الأهم في عمليات المكافحة إذ تؤدي إلى منع وقوع حيز كبير من هذه الجرائم، كما يترتب عليها اكتشاف بعضها الآخر وهي في مراحلها التمهيدية بحيث يمكن بسهولة ويسر متابعة مرتكبيها وضبطهم حال قيامهم بممارسة أنشطتهم،

كما يمكن عن طريق هذه التدابير تجنيد عدد كبير من المصادر التي تعمل في الأماكن المتصلة اتصالاً مباشراً بمراحل تزوير المستندات، مما يرفع حصيلة المعلومات لدى أجهزة المكافحة وبالتالي سهولة التحرك في الوقت المناسب.

هذا بالإضافة إلى أن استمرار اتخاذ التدابير الوقائية، يعطي الأحساس لدى مرتكبي هذا النوع من الجرائم بأن أجهزة المكافحة على درجة من اليقظة، التي تمكنهم من الوصول إلى الحقائق بيسر وسهولة ومن الأهمية التأكيد على أنه قبل قيام أجهزة المكافحة بإجراءاتها الوقائية فإنه يلزم تأمين المستندات والأختام الرسمية ضد عمليات التزوير والتقليد بحيث لا يستطيع الشخص العادي القيام بها، وبالتالي فإنه يمكن لجهاز المكافحة توجيه جهوده نحو فئة معينة من المجرمين.

ويمكن حصر بعض الإجراءات الوقائية في جرائم تزوير المستندات على النحو التالي:

١ ـ ملاحظة ومراقبة محلات الطباعة والزنكوغراف، والمرور المفاجئ عليهم لضبط ما قد يقوم به أصحاب هذه المحلات من عمليات تزوير للمستندات.

٢ ـ تسجيل أسماء وأوصاف الأشخاص المعروفين بنشاطهم في مجال تقليد الأختام وتزوير المستندات، وملاحظة نشاطهم واتصالاتهم.

٣ ـ مراقبة نشاط المفرج عنهم في قضايا من هذا النوع لاحتمال عودتهم إلى ممارسة نشاطهم.

٤ ـ حصر الوسطاء والسماسرة الذين يعملون في ترويج المستندات والسندات المزورة والذين يكونون حلقة الاتصال بين مصادر المزورين والراغبين في الحصول على المستندات المزورة ومراقبة نشاطهم والعمل على ضبطهم، وذلك لقطع الصلة بين صانع الأختام المقلدة والمستندات المزورة وبين الراغبين في الحصول عليها لإنهاء مصالحهم الخاصة.

٥ ـ ملاحظة

الأماكن التي يتردد عليها الراغبون في الحصول علي بعض المستندات الحكومية الهامة.

٦ ـ إخطار جهاز المكافحة، بجميع عمليات بيع وشراء ونقل ماكينات الطباعة وما كينات تصوير المستندات، التي يمكنها مزج الألوان والتأكد الفوري من صحة هذه الإخطارات.

٧ ـ تجنيد المصادر السرية الموثوق بها ، من أصحاب محال الطباعة والزنكو غراف وآلات التصوير التي تقوم بمزج الألوان وكذا من العاملين بها، وذلك للإخطار الفوري عن الأشخاص الذين يترددون على هذه المحال ويرغبون في صنع أية أدوات تستخدم في إحدى مراحل التزوير، والتنسيق مع هذه المصادر على أسلوب العمل في مثل هذه الحالات.

٨ ـ عدم استيراد ماكينات التصوير الملونة قبل الرجوع إلى جهاز المكافحة حتى يمكن تسجيل بياناتها والأشخاص المالكين لها والتحري عن سمعتهم، وذلك لخطورتها على أمن الوثائق.

٩ ـ إنشاء أرشيف مركزي بجهاز المكافحة يشمل الآتي:

ـ حصر أسماء المزورين ومرتكبي هذا النوع من الجرائم وحفظها هجائياً بالاسم الحقيقي واسم الشهرة والأسماء المستعارة.

ـ الأسلوب الذي يتبعه هؤلاء المسجلون، في ارتكاب جرائم التقليد والتزوير: والتعرف على درجة جودة احترافهم.

ـ أرشيف للمستندات المزورة، التي سبق ضبطها يكون الحفظ فيه حسب النوع والفئة، يشير إلى الأشخاص الذين قاموا بتحريفها.

ـ إرشيف جغرافي، يكون الحفظ فيه، مؤسساً على أماكن الضبط والاستعمال.

ـ حصر وتسجيل المفرج عنهم من السجون في هذه الجرائم سواء كان حبسا احتياطياً أو بعد قضاء مدة العقوبة.

ـ تسجيل القضايا التي يتم ضبطها داخل البلاد.

ـ إرشيف للقضايا التي يتم ضبطها خارج البلاد، ويرد إخطار عنها عن طريق الإنتربول.

١٠ ـ مراقبة وملاحظة نشاط واتصالات الأشخاص المسجلين في أرشيف جهاز المكافحة، ويمكن الاعتماد في هذا المجال على مداومة دفع المصادر السرية الموثوق بها للاتصال بهؤلاء الأشخاص والتعرف على أسلوب تفكيرهم وخططهم المستقبلية والمتصلين بهم ومحاولة إشراك المصادر في مراحل هذه الجرائم إذا كان بعضهم قد عقد العزم على المضي في ارتكابها.

ويجب أن لا نغفل في هذا المجال موضوع الإحصائيات التي لا غنى عنها لرسم التوجه المناسب في سبيل المكافحة. ولذلك يتوجب إنشاء أرشيف مركزي في جرائم التزوير يتولى عمل إحصاءات مركزية لفترات متعددة مقارنة بفترات مقابلة، واستخلاص النتائج من هذه الإحصاءات واقتراح الحلول لمواجهة أي ظاهرة أو اتجاه معين بحيث يكون أمام أعين جهاز المكافحة صورة واضحة وحقيقية عن حالة المستندات المزورة داخل الدول الواحدة، فيستطيع اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وعمل الإحصائيات في جرائم تزوير المستندات يختلف عنها في الجرائم الأخرى فتعدد حالات التزوير لنفس نوع وأسلوب المستندات المزورة مهما كثر هو في الحقيقة جريمة واحدة كما أنه بعد ضبط جريمة التزوير أو التقليد يجب حصر العمليات في المساعدة على تقديم أفراد الشبكة جميعها مزورين ومستعملين لجهة قضائية واحدة. فتعدد المتهمين بالتزوير ليس معناه وجود عدة عصابات لذلك.

ولما كانت جريمة تزوير المستندات جريمة مخلة بالثقة العامة في المقام الأول فإن الذين يرتكبون هذه الجريمة أشخاص على درجة عالية من الخبرة في مجالات معينة الأمر الذي يدعو إلى أن تكون مكافحة هذا النوع من الجرائم على أساس علمي ومتطور وشامل ، وهنا تأتي أهمية التدريب في مجال مكافحة المستندات المزورة وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

ـ العمل المستمر والمتابعة لمنع وقوع جريمة التزوير في المستندات.

ـ سرعة ضبط الجريمة بعد وقوعها وعدم إفلات مرتكبيها من العقاب.

ـ اشتراك الجمهور في المكافحة

ـ سرعة اكتشاف المستند المزور المستعمل.

ـ ملاحقة التطور العلمي في أساليب الطباعة والتقليد.

وبناءعلى ذلك فإن التدريب في مجال تزوير المستندات يتناول كلا من الجمهور وضباط المكافحة ففيما يخص الجمهور ينبغي أن يكون هنالك برامج توعوية للجمهور حول هذه الجرائم وطبيعة التعامل مع العملات المزورة، وذلك تمشياً مع توصيات المؤتمر الدولي السادس لمكافحة تزييف العملة الذي عقد في مدريد، آذار ١٩٧٧م، بإعلام الجمهور بخصائص العملة الصحيحة وذلك ليتمكن من التفرقة بين العملة الصحيحة والمزورة، وكذلك يمكن

تطبيق نهج هذا المؤتمر على جريمة المستندات المزورة.

لذلك ينبغي أن تكون هناك سياسة ثابتة لتوعية وثقافة الجمهور على الآتي:

ـ خصائص المستندات الصحيحة التي يتعامل بها في حياته اليومية بحيث إن أي تغيير ظاهري في شكلها يمكن لرجل الشارع اكتشافه.

ـ كيفية التصرف عند اكتشاف مستند مزور والجهات التي يتوجه إليها مباشرة.

ـ أسلوب الإبلاغ عن معلومات عن أشخاص لهم نشاط في مجال تزوير المستندات واستعمالها.

وقد ثبت من الناحية العلمية أن تدريب طلبة المدارس على أوصاف المستند الصحيح والثابت بأسلوب يتماشى مع عقلياتهم وبطريقة محببة إليهم، يؤدي إلى نتائج عظيمة في خلق أجيال من الجمهور الواعي المتيقظ لأي تغيير في المستندات والوثائق الرسمية والخاصة سترافقهم في مسيرة الحياة.

إما فيما يخص تدريب ضباط المكافحة فإن ذلك يعد أمراً على درجة كبيرة من الأهمية لأنهم المنوط بهم مكافحة هذا النوع من الجرائم قبل وقوعها وهي في مراحلها الأولى وكذا بعد وقوعها والعمل على ضبط مرتكبيها.

ولذلك ينبغي أن يكون ضباط المكافحة على دراية بالأساليب الفنية لارتكاب هذه الجرائم وتطور هذه الأساليب كذا طرق إنتاج المستندات الصحيحة ووسائل تأمينها فنياً. كما أنه من الواجب أن يكون تدريب ضباط المكافحة شاملاً للدراسات القانونية وأساليب جمع التحريات والمراقبة وإجراءات الضبط واستجواب المتهمين.

طرق المكافحة المحلية

لا يزال التحدي للمستندات من قبل المزورين قائماً وخاصة بعد تطوير آلات التصوير الملونة والأدوات الإلكترونية الموجودة حالياً في الأسواق هذا وتتم جرائم تزوير المستندات من خلال ثلاثة عناصر هي المرور والشريك وصاحب المصلحة غير المشروعة.

لذلك فإن السعي وراء هؤلاء الثلاثة يتطلب من ضباط المكافحة دراسة الأساليب التي يتبعها كل منهم في ممارسة نشاطه حتى يتمكن من اختراقهم والايقاع بهم حال ارتكابهم هذه الجرائم.

كما أن قدرة ضباط المكافحة على تجنيد أكبر عدد من المصادر السرية هو بداية النجاح في عملية السعي وراء جرائم التزوير والتقليد... وهناك بعض الإجراءات التي يمكن الاسترشاد بها أثناء عملية التحريات وجرائم التزوير:

١ ـ في حالة ورود بلاغ من أحد المواطنين أو من أحد المصادر عن وجود نشاط لأحد الأشخاص في حالة تزوير المستندات، يجب مناقشة المبلغ أو المصدر جيداً عن كيفية معرفته لهذه المعلومة وعن الأسلوب الذي يتبعه المزور في ممارسة نشاطه، والمحلات التي يشتري منها أدوات التزوير والأوقات والأماكن التي يمارس فيها هذا النشاط وأسماء الوسطاء الذين يتعاملون معه، وعما إذا كان المبلغ أو المصدر يستطيع التعامل معه، فإذا كان يستطيع التعامل معه، يطلب منها تقديم أحد الضباط غير المعروفين من قبل المتحرى عنه على أنه عميل يرغب في شراء الأشياء التي يقوم بتزويرها وذلك للتأكد من البلاغ من ناحية ولتقوية الأدلة بحق المتحرى عنه من جهة أخرى.

٢ ـ إذا كان المبلغ أو المصدر لا يستطيع التعامل مع المتحرى عنه يتم دفع أحد المصادر السرية لمحاولة التعامل معها عن طريق المعلومات المتوفرة عنه وكسب ثقته ثم اتخاذ باقي الإجراءات على ضوء ما تسفر عنها هذه المحاولة.

٣ ـ إذا لم يستطيع أحد التعامل مع المذكور أمكن جمع معلومات عن المكان الذي يمارس فيه نشاطه، يتم تفتيش هذا المكان بعد اتخاذ الإجراءات القانونية في الأوقات التي تشير التحريات إلى تواجده فيها.

٤ ـ يتم اتخاذ نفس الإجراءات في حالة ورود معلومات عن وجود نشاط لأحد الوسطاء في مجال استعمال المستندات الرسمية المزورة.

٥ ـ في حالة ورد معلومات عن حصول أحد الأشخاص لنفسه على مستند مزور لوجود مانع قانوني يحول دون حصوله عليه بالطريق الرسمي.. يتم استئذان النيابة العامة لضبط المذكور وبحوزته المستند الرسمي المزور.

٦ ـ في الحالات السابقة يجب على ضابط المكافحة استكمال إجراءات البحث والتحري بعد عمليات الضبط بمعنى أنه في حالة ضبط شخص يقوم بتقليد الأختام والكلاشيهات تمهيداً لعملية التزوير فإنه يجب مناقشته عن الوسطاء الذين يقومون بشراء الأوراق الرسمية المزورة، كما يجب مناقشته عن مصدر حصوله عليها.

وكذا بالنسبة لضبط صاحب المستند المزور، ويمكن استخدام المعلومات المتوفرة عن هذه المناقشات في دفع أحد المصادر للتعامل ثم استكمال إجراءات الضبط أو إجراء عمليات تفتيش مباشرة بعد التأكد من صحة المعلومات التي تسفر عنها المناقشة.

٧ ـ في حالة عدم ورود أية بلاغات عن نشاط أحد المعروفين لضبط المكافحة بنشاطهم السابق في هذا الحال أو عن المفرج عنهم حديثاً في قضايا مماثلة، فإنه يتم دفع أحد المصادر أيضاً لمحاولة كسب ثقتهم ومعرفة ما إذا كانو قد عادوا لممارسة نشاطهم من عدمه، ثم استكمال الإجراءات على ضوء ذلك أما فيما يخص المكافحة على النطاق الدولي فمعروف أن أغلب الجرائم الدولية ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً حيث يلزم لارتكاب إحداها أن يقوم الجاني أو العصابة بارتكاب جرائم أخرى وصولاً للهدف في الجريمة الأولى. وقد ساعد على ذلك سرعة المواصلات والاتصالات وحرية الحركة بين جميع دول العالم. والإمكانات المالية العالية المتاحة لبعض العصابات الدولية. ففي مجال تهريب المخدرات

مثلاً قد تلجأ عصابات التهريب إلى تزوير العملات اللازمة لشراء شحنات المخدرات لرفع إيراداتها المالية، وقد تلجأ إلى تزوير جوازات السفر لأعضائها لكي لا ينكشف أمرهم. كما أن عصابات الإرهاب الدولي تلجأ عادة إلى استكمال جوازات سفر وبطاقات إثبات للمكافحة على النطاق الدولي من بينها: ـ قيام المكاتب المختصة في كل دولة بتسجيل أسماء الأشخاص الذين يتم ضبطهم في الخارج وبحوزتهم أختام أو مستندات مزورة والتي ترد عن طريق الإنتربول سواء أكانوا أجانب أم وطنيين، وذلك لترقب وصول أحد منهم ومتابعة نشاطهم.

ـ قيام الشرطة الدولية بتعميم أشكال وأوصاف الشيكات السياحية، التي تصدرها جهات الإصدار المختلفة للاسترشاد بها عند ضبط شيكات سياحية مصطنعة أو مزورة.

ـ تبادل المعلومات بين الدول عن العصابات الدولية المتخصصة في تزوير وترويج الشيكات السياحية، والأساليب المتبعة في عمليات الترويج وإخطار البنوك المحلية بهذه المعلومات.

ـ إخطار الشرطة الدولية عن أي تطوير يجرى في الوثائق المهمة التي تصدرها كل دولة وأوصاف هذا التطوير لتعميمه على الدول الأخرى.

وبوجه عام فإن انتقال المجرمين الدوليين بين دولة وأخرى غالباً ما يكون بموجب أوراق إثبات شخصية مزورة حتى يفلتوا من المراقبة ومن العقاب.

ويستلزم ذلك تضافر جهود الدول المختلفة عن طريق الإنتربول في مكافحة الجرائم الدولي واتخاذ التدابير الدولية اللازمة. فكما هو معروف فإن ارتباط أغلب الجرائم الدولية ببعضها يستلزم وجود تعاون دولي لمكافحتها. وكان من أهم مظاهر هذا التعاون عقد المؤتمرات المستمرة للاتفاق على أساليب مشتركة في المكافحة، وقد كان للمؤتمرات التي عقدت لمكافحة الإجرام المنظم الأثر الفعال في الحد من هذا النوع من الجرائم.

وفي مجال التدابير الدولية لمكافحة جرائم تزوير المستندات يمكن اتباع الآتي:

ـ أخطار السكرتارية العامة للشرطة الجنائية الدولي بجميع الحالات التي يتم فيها ضبط أجانب يحملون أوراق إثبات شخصية مزورة ونوع التزوير والغرض الذي استعملت من أجله الأوراق المزورة.

ـ تبادل المعلومات بين الدول عن جرائم التهريب الدولية التي يتم ضبطها ويكون المتهمون فيها يحملون أوراقاً مزورة موضحاً بها البيانات الحقيقية لكل منها وكذا البيانات المخالفة للحقيقة ومصادر حصولهم على الأوراق والوثائق المزورة.

ـ تبادل المعلومات بين الدول عن أوصاف تأشيرات الدخول وأنواع هذه التأشيرات حتى يمكن التعرف على نظيرها المقلد أو المزور.

ـ قيام السكرتارية العامة للشرطة الدولية بتعميم نشرات على الدول المشتركة تتضمن الصور الفوتوغرافية والمعلومات الشخصية عن المجرمين الدوليين في مجال تقليد الأختام وتزوير المستندات كونهما جريمتين مترابطتين.

ـ إجراء تحريات مستمرة على الأشخاص الذين تخصصوا في تزوير تأشيرات دخول الدول الأجنبية، وخاصة التي تقع عليها أغلب حالات التزوير، والعمل على ضبطهم حال ممارستهم لنشاطهم.

ـ التحري عن الأشخاص الذين تخصصوا في تزوير الأوراق اللازمة لاستخراج تأشيرات الدخول إلى الدول الأجنبية والعمل على ضبطهم.

هذا وتلجأ الدول المختلفة إلى العديد من وسائل مكافحة تزوير المستندات، بعضها يتعلق بالنصوص التشريعية التي تشمل تجريم أعمال التزوير وتضييق الخناق على المزورين وتشديد العقوبات عليهم، وإعفاء من يقوم بالتبليغ عنهم قبل كشف السلطات للجريمة، والبعض الآخر من هذه الوسائل يتعلق بالتنظيمات الشرطية، التي اتبعتها الكثير من الدول بإنشاء مكتب مركزي يتخصص بكشف التزوير ومتابعة عملياته.

ومن أخطر أنواع التزوير اصطناع وثيقة ثبوتية، وما يقوم به المزورون بالإصطناع هو محاولة تقليد معظم المميزات والعلامات الظاهرة للعين المجردة في الوثائق الثبوتية، ودقة التزوير بهذه

الطريقة تجعل مهمة التدقيق والكشف عنه صعبة. لذلك ينبغي تضمين نموذج الوثيقة الأصلية علامات ومميزات ظاهرة يصعب تقليدها... وسرية عملية الكشف هي مهنة ينبغي توفرها في كافة المؤسسات والإدارات العامة.

من هنا تقتضي الضرورة تشكيل لجان من ذوي التخصصات العلمية والفنية العالية لوضع مواصفات وتصاميم للمستندات في الدول من أجل حمايتها وضمان أمنها، على أن تكون نماذج المستندات مصممة ومطبوعة في المطابع الوطنية أو الأجنبية ذات الثقة. ويجدر بتلك اللجان المتخصصة أن تأخذ بالحسبان تأمين الحماية الأمنية والإدارية لتلك المستندات.

وحتى تتحقق الجهود المبذولة في مجال تزوير المستندات فإن من الأهمية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة لوضع تعريف جامع مانع لجريمة التزوير تتفق عليه جميع الدول وإنني أرى أن تصدر الأمم المتحدة اتفاقية خاصة تجرم فيها نشاط التزوير في المستندات وتطبقه على كافة الجرائم الخطيرة أن تضمن البلدان اتفاق توفر النية والعلم المطلوبين لإثبات جريمة التزوير في المستندات وفقاً للمعايير المنصوص عليها في اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠م من أجل توفير الصبغة الدولية لهذه الجريمة.

ويتعين كذلك على المؤسسات المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لانعدام وجود الشك في دقة البيانات ضمن الأوراق المالية، وتشجيع وضع الأساليب الحديثة والمأمونة لذلك. كما يتعين على مؤسسات الرقابة توخي العناية الواجبة باستمرار فيما يتعلق بعلاقات الموظف العمومي أو الخاص والتدقيق في المعاملات التي ينجزها طوال فترة وظيفته وأن على أجهزة المكافحة الأمنية تنظيم تقارير دورية بشأن المستندات المشبوهة المتعلقة بالتحريف الفني ومتابعة أحدث تقنيات التقليد. إضافة إلى التشديد على مسؤولية كل دولة في إقامة نظام للعدالة الجنائية يتسم بالانصاف والمسؤولية والأخلاقية والكفاءة. ومن الأهمية في نظري توثيق التنسيق والتعاون بين الدول في مجال مكافحة جريمة تزوير المستندات واتخاذ تدابير ضدها على ضوء التطوير التقني والإجرام المنظم وكذلك بذل الجهود الرامية إلى مساعدة الدول النامية على بناء القدرات، بما في ذلك الحصول على التدريب والمساعدة التقنية وصوغ التشريعات وتنمية الخبرات الفنية الهادفة لمكافحة هذه الجريمة.

كما ينبغي وضع برنامج مستمر لتدريب الموظفين وأصحاب الاختصاص ويتعين على البلدان ضمان وجود العقوبات الفعالة والرادعة سواء كانت جنائية أم مدنية أو إدارية. إلى جانب اتخاذ السلطات المختصة التدابير القانونية والتنظيمية اللازمة للحيولة دون حيازة المجرمين والمشبوهين أو شركائهم لحصص كبيرة أومسيطرة في المشاريع والمهن المالية أو غير المالية التي تمس بالثقة العامة.

إضافة إلى إنشاء غرفة جنائية وطنية تكون بمثابة مركز وطني لتلقي تقارير المعاملات المشبوهة ومعلومات المستندات والوثائق المزورة لتحليلها ونشرها بغية إبقاء المواطن بمستوى معين من الوعي. ومن الأهمية كذلك الالتزام باستحداث سبل أنجح للتعاون بين أجهزة المكافحة المختصة بغية القضاء على جريمة التزوير وتحقيق انخفاض ملحوظ في انتشار المستندات المزورة واستعمالها. إضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية إصلاح الأشخاص ذوي الإسباقيات الجرمية.

وأن من الأهمية بمكان التأكيد على أن الإستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمحلي ينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية والعوامل الأساسية للجريمة، من خلال سياسات اجتماعية وصحية وتربوية وقضائية من أجل القضاء على ظاهرة الأحداث الضالين والمضللين. ويلاحظ في هذا المجال أن أعمال التزوير في المستندات لا تزال مصدر قلق بالغ، لذلك يجب اتخاذ إستراتيجيات تشريعية مشددة وفعالة وحازمة بشأن منع ومكافحة الجريمة. ومن أجل تحقيق تقدم حقيقي في مجال القضاء على آفة تزوير المستندات، لا بد أن يترجم الإصرار السياسي والقضائي والأمني، إلى أعمال وأنشطة محدودة وواضحة.

* قوى الأمن الداخلي - بيروت